واقع أداء المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر- دراسة تحليلية -

The reality of the performance of the National council for Accountabilityin Algeria - Analytical study -

لفكير نرجس *

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3

lefkir.nardjes@univ-alger3.dz

آيت محمد مراد

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3

aitmohammed.mourad@univ-alger 3.dz

تاريخ الإستلام: 2023/04/23 تاريخ القبول: 2024/01/20 تاريخ النشر: 2024/01/22.

ملخص:

نظرا لأهمية الدراسة لمعرفة واقع أداء المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر بصفته الهيئة الوحيدة التي لها صلاحيات ضبط وتشريع وتوجيه مهنة المحاسبة في الجزائر، وهذا من خلال عرض دور المجلس الوطني للمحاسبة ومختلف إصداراته ومقارنتها بالاصدارات على المستوى الدولي كما تم التطرق للأعمال المنجزة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة والمشاريع التي تجسدت على أرض الواقع والتي لم تتجسد بعد وهذا باستخدام أداة المقابلة، ومن أبرز النتائج التي خلصت بها الدراسة أن المجلس الوطني للمحاسبة له تسيير تقليدي مما يؤثر على تحسين أداءه، حيث لا يعمل على إصدار معايير محاسبية جديدة ولا يتواصل مع هيئات التوحيد المحاسبية الدولية، أما من أهم التوصيات أنه من الضروري .

الكلمات المفتاحية: المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر، مهنة المحاسبة، الهيئات المحاسبية الدولية.

تصنيفات JEL: M40، M41 .

Abstract:

Due tot he importance oft he study to know the reality of the performance of the national council of accountancy as the only body that has powers to regulate legislation and direct the accounting profession in Algeria, and this is by presenting the role of the national council of accountancy and its various publications and comparing them with publications at the international level. Which are embodied on the ground and which have not yet been embodied, using the interview tool.One of the most important results of the study is that the national accounting Board has traditional management, which affects the improvement of its performance, as it does not work on issuing new accounting standards and does not communicate with international accounting unification bodies. The most important recommendation was that it is necessary to reform the management of the national council of accountability so that it can carry out the performance and role assigned to it.

Keywords: The national council for accountability in Algeria; Accounting profession; internationalaccouting organization.

Jel Classification Codes:M40; M41.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تحظى مهنة المحاسبة بالاهتمام من قبل العديد من المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية بإعتبارها أحد الركائز الاقتصادية فنجد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي لعب دورا معتبرا في تطوير مهنة المحاسبة وترقيتها بوضع معايير المحاسبة الدولية يقتنيها المحاسبيون في التطبيق العملي لمهمتهم، إلى جانب مجلس معايير المحاسبة الدولية نجد الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الذي يعمل منذ نشأته على تأطير مهنة المحاسبة على المستوى الدولي وتطويرها لتستطيع إعطاء خدمات ذات مستوى عالمي تتماشى مع المصلحة العامة، وللوصول لهذه الأهداف ركز الاتحاد الدولي للمحاسبين على إنشاء هيئات محاسبية قادرة على تمثيل مهنة المحاسبة والمحاسبين المهنيين.

وتوحيدا مع هذه المنظمات الدولية عملت الجزائر على وضع مجلس وطني للمحاسبة الذي يعتبر هيئة ذو طابع مهني مشترك مهمته تطوير تأطير مهنة المحاسبة وتماشيا مع الاصلاحات المحاسبية الكبرى سنة 2010 التي اعتمدتها الجزائر مست إعادة تحديث المجلس الوطني للمحاسبة وفقا للقانون رقم 10-01 كل هذا سعيا لتقريب أداء المجلس الوطني للمحاسبة من الأدوار التي تبدلها الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية.

1.1. إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

هل نجح المجلس الوطني للمحاسبة في تأطير مهنة المحاسبة في الجزائر؟

ويندرج ضمن هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يتمثل الاطار العام الحالي للمجلس الوطني للمحاسبة؟
- ماهي أهم الأعمال التي قام بها المجلس الوطني للمحاسبة؟
- ما هي أهم التغييرات اللازمة لتفعيل أداء المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر؟

2.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر أداء المجلس الوطني للمحاسبة ضعيف مقارنة بما هو موجود على مستوى الهيئات المحاسبية الدولية من إصدارات؛
- يعتبر إصلاح تسيير المجلس الوطني للمحاسبة من بين أهم المتطلبات اللازمة لتفعيل أداءه.

3.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في التعرف عن واقع أداء المجلس الوطني للمحاسبة باعتباره الهيئة المخول لها بتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، كما تستمد أهميتها من خلال محاولة وضع مجموعة من المتطلبات لتفعيل أداء المجلس الوطني للمحاسبة.

4.1. أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على واقع أداء المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر؛
- معرفة الأعمال المنجزة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة والمشاريع الغير مجسدة على أرض الواقع؛
- محاولة عرض بعض الرؤى المستقبلية لتطوير أداء المجلس الوطني للمحاسبة.

5.1. المنهج المتبع:

تم الاعتماد في هذه على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بوصف متغيرات الدراسة من خلال الاعتماد على النصوص القانونية كل من التشريعية والتنظيمية للمجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر، وتحليل مختلف أبعاد أداء المجلس الوطني للمحاسبة إضافة إلى إستخدام أسلوب المقابلة.

6.1. الدراسات السابقة:نستعرض أهم الدراسات كالآتي:

❖ **دراسة (بن حمزة، 2021) بعنوان: "متطلبات تطوير المهنة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي"**

هدفت الدراسة إلى البحث عن الظروف المفضية إلى تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي، فتم تحليل إشكالية الدراسة بإستخدام أداة الاستبيان موزعة بطريقة عشوائية من عينة مكونة من 60 محاسبا ومن أبرز النتائج أن الاصلاح المحاسبي تميز عن عدم تطابقه وملائمته مع خصائص البيئة الاقتصادية الجزائرية ولعدم إعتدال الكثير من الأسواق وخاصة السوق المالية، كما أن التماطلفي انطلاق التكوين للأجيال المتخرجة ومركزية تنظيم مهنة المحاسبة نتج عنه المساهمة غير جادة في تطوير المهنة المحاسبية الجزائرية وفق لما هو موجود على المستوى العالمي كما توصلت الدراسة إلى حصر متطلبات مهنة المحاسبة تحت ثلاث ركائز ذات بعد إقتصادي وتنظيمي وتكويني وأوصت الدراسة إلى فتح المعهد المحاسبي المهني.

❖ **دراسة (بوقفة، 2020) بعنوان: "إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر: واقع وآفاق "** سعت الدراسة إلى إبراز واقع مهنة المحاسبة في الجزائر وتفسير التطورات الأخيرة الصادرة دوليا، ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن هناك نوع من التشابه بين القوانين الجزائرية امهنةالمحاسبة مع الشروط التي وضعتها منظمة الاتحاد الدولي للمحاسبين، إضافة إلى سلبيات نظام التعليم في الجامعات الجزائرية ببعده عن التطبيق العملي للمهنة والاهتمام بالنظري، ومن أهم توصيات الدراسة تفعيل القوانين والمعايير على ضوء الاصلاحات الأخيرة وحتمية وجود برامج فعالة لمراقبة نوعي الأداء المهني في المكاتب المحاسبية.

❖ **دراسة (Namoun et autres,2019) بعنوان: " Réforme de la profession comptable libérale en Algerie : une analyse rétrospective"**

هدفت الدراسة إلى إبراز بعض الانتقاذات الموجهة جراء الاصلاح المحاسبي في الجزائر وماهي الجوانب المهملة في هذا الاصلاح، كما تهدف إلى وضع بعض المقترحات لتصحيح بعض الثغرات، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد تحليل وعرض كل من الايجابيات والسلبيات التي جاء بها الاصلاح المحاسبي تأخر كبير في جانب تكوين فمنذ أكثر من 10 سنوات لم تتاح الفرصة للمتخرجين الجدد بالالتحاق بالمهنة، عدم الحرص على فتح معهد التكوين المتخصص. ومن توصيات الدراسة العمل على فتح معهد التكوين المهني المتخصص للمحاسبة وتحيين القانون رقم 10-01 منه المادة رقم 27 مما يمنح إستقلالية لمحافظي الحاسابات للتساوي بين مهام الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات.

2.الاطار القانوني والمرجعي للمجلس الوطني للمحاسبة:

قصد دراسة الموضوع ومختلف جوانبه نتطرق بالتفصيل إلى الاطار المرجعي للمجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر.

2. 1. نشأة المجلس الوطني للمحاسبة:

تم إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة بموجب المادة رقم 04 من القانون 10-01 ذات صلة مباشرة بسلطة وزير المالية يقوم بمهمة المعايرة المحاسبية وتأطير مهنة المحاسبة في الجزائر (القانون 10-01، 2010، صفحة 04).

2.2. تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة:

يضم المجلس الوطني للمحاسبة 26 عضو يمثلون مختلف الهيئات التي لها علاقة بمجال المحاسبة وهي كالتالي (المرسوم التنفيذي رقم 11-24 ، صفحة 04):

- يوضع تحت سلطة الوزير القائم بمهمة المالية ويرأسه الوزير القائم بمهمة المالية أو ممثله،كما يتكون من ممثل الوزير القائم بمهمة المالية في كل من مجال الطاقة، الاحصاء، التربية الوطنية، التعليم العالي، التكوين المهني، الصناعة، التجارة.
- بتكون من رئيس المفتشية العامة للضرائب، والمدير القائم بمهمة المعايرة المحاسبية، وممثل برتبة مدير بنك لكل من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، بنك الجزائر،ومجلس المحاسبة.
- ثلاث أعضاء منتخبين عن كل المنظمات المهنية الثلاثة: الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، المصف الوطني للخبراء المحاسبين.

كما يتشكل المجلس حسب المادة 05 من القانون 10-01 من خمسة لجان متساوية الأعضاء وهي حسب الشكل التالي (القانون 10-01، 2010، صفحة 04)

الشكل رقم 01: لجان المجلس الوطني للمحاسبة

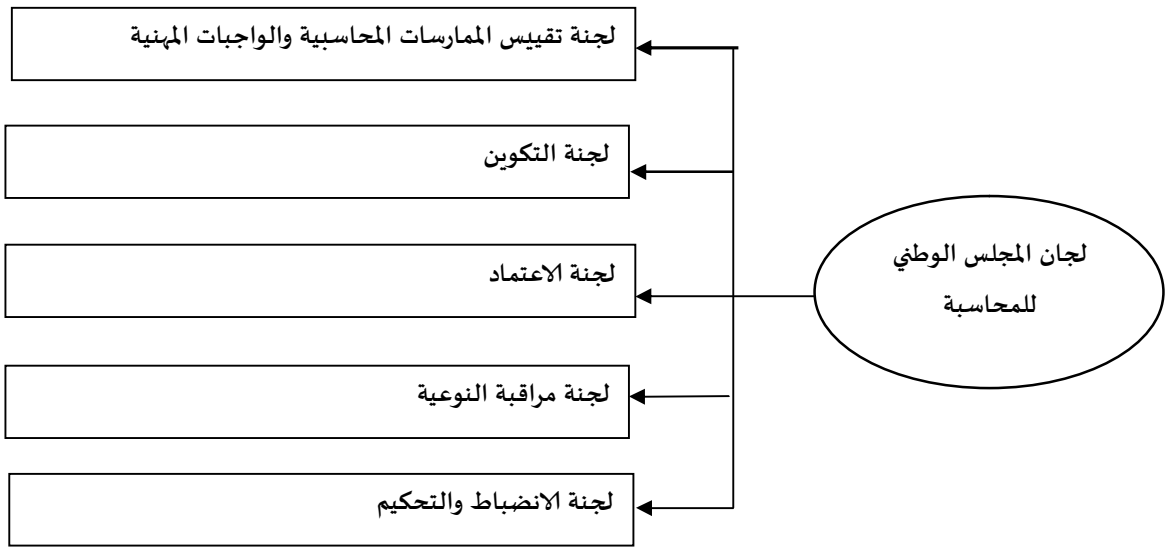

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: المادة 05 من القانون 10-01.

من خلال الشكل السابق نرى أنه بعد تحديث الاطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة أصبح مكون من 05 لجان متساوية الأعضاء على عكس ما كان عليه سابقا سنة نشأته مكون من 03 فقط، نذكر هذه اللجان كالتالي:

- **لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية:**وفقا للمادة رقم 18 من القانون المرسوم التنفيذي رقم 24-11 تتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي:

- وضع منهج للعمل فيما يتعلق بالتطبيقات المحاسبية والعناية المهنية؛
- تجهيز مشاريع آراء الأحكام المحاسبية الوطنية المطبقة على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للإلتزام القانوني لمسك المحاسبة؛
- انجاز كل الدراسات والتحاليل الخاصة بتطوير واعتماد الأدوات والمسارات المحاسبية؛
- اقتراح كل الخطوات التي تسعى إلى تقييس المحاسبات؛
- دراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة وعرض الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها؛
- ضمان إنسجاموإختصار الأبحاث النظرية والمنهجية في مختلف ميادين المحاسبة؛
- تجهيز مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعتمدة من الهيئات الدولية المختصة في التقييس المحاسبي وكذا تطبيقها بالتعامل مع الهيئات المعنية.

- **لجنة الاعتماد:** حسب المادة رقم 19 من المرسوم التنفيذي 11-24 تتولى المهام التالية:

- إعداد نمط العمل في ميدان معالجة ملفات الاعتماد؛
- تعيين معايير وسبل الانضمام لمهنة الخبير المحاسبة ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- تجهيز ملفات الاعتماد إضافة إلى ضمان تسيير طلبات الاعتماد ونشر جداول المهنيين المعتمدين.

- **لجنة التكوين:** تتولى المهام التالية حسب نص المادة رقم 20 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24 وهي:

- وضع بنك معطيات للمعايير الدولية الخاصة بتكوين المهنيين، المشاركة في تعيين لجان الامتحان لكل أنواع التكوين إضافة إلى دراسة ملفات المشاركة في التربصات؛
- تقديم شهادات نهاية التربص، إعداد طرق العمل فيما يخص مجال التكوين؛
- إرشاد المتربصين إلى المكاتب المحاسبية المعتمدة، والتعاون مع هياكل التكوين والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة ووضع بنك معطيات لكل ما هو معايير دولية خاصة بالتكوين للمهنيين.

- **لجنة الانضباط والتحكيم:** حسب المادة رقم 21 من المرسوم التنفيذي 11-24 تتولى المهام التالية:

- إعداد طرق العمل فيما يخص مجال الانظباط والتحكيم والمصالحة؛
- دراسة الملفات المتعلقة بالحالات التأديبية لكل مخالفة أو إخلال بالقواعد المهنية والتقنية والأخلاقية التي إرتكبت من طرف المهنيين، مع ضمان دور أساسي من ناحية الاستشارة والوقاية والمصالحة والتحكيم في المنازعات بين المهنيين والزبون؛
- تحضير مشاريع الآراء حول الأحكام المتعلقة لميدان التحكيم والانضباط وكذلك ضمان مهام الوقاية والمصالحة بين المهنيين.

- **لجنة مراقبة النوعية:**تتولى هذه اللجنة المهام التالية وفق ما نصت عليه المادة رقم 21 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24 مايلي:

- إعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من أجل ضمان مهام مراقبة النوعية، مع ضمان نوعية التدقيق الموكلة لمهني المحاسبة، وتنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية للأشغال والأخلاقيات والتصرفات التي يجب على المهنيين التحلي بها في مجال الاستشارة والعلاقات مع الزبائن؛
- ضمان نوعية التدقيق الموكلة لمهني المحاسبة مع إعداد معايير تتضمن كيفيات تنظيم المكاتب وتسييرها وإعداد طرق العمل فيما يخص مجال نوعية الخدمات؛
- إبداء الاراء واقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية مع ضمان متابعة مدى إحترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات.

3.2. مهام المجلس الوطني للمحاسبة:

تم تقسيم المهام الموكلة للمجلس الوطني للمحاسبة إلى ثلاث أدوار حسب المادة رقم 10، 11، 12 نلخصها من خلال الجدول التالي (المرسوم التنفيذي رقم 11-24 ، الصفحات 05-06):

الجدول رقم 01: المهام الموكلة للمجلس الوطني للمحاسبة

	المهام
التقييس المحاسبي	جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق ذات الصلة بالمحاسبة وتدريسها، وعلى تحقيق كل الدراسات والتحاليل في مجال تطوير المحاسبة، كما يقترح بعض التدابير التي تهدف إلى تنميط المحاسبة ودراسة جميع مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وإبداء الرأي فيها ووضع التوصيات بشأنها والمساهمة في تطوير أنظمة برامج التكوين وتحسين المستوى في النطاق المحاسبي ومتابعة وضمان مراقبة النوعية في جانب تطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق.
تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية	بوضع طريق المساهمة في ترقية المهن المحاسبية والمساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين، إضافة إلى متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي وكذلك متابعة وضمان تحقيق العناية المهنية.
الاعتماد	يستقبل طلبات الاعتماد والتسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبي والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، كما يعمل على تقييم صلاحيات إجازات وشهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد والتسجيل في الجدول إضافة إلى تحضير ونشر قائمة المهنيين في الجدول وإستقبال الشكاوي ومعالجتها ثم عرضها للموافقة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المادة 10، 11، 12 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24

فيمكن القول أن الجزائر عملت بتحديث الاطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة وفقا للمرسوم المذكور سابقا رقم 11-24وتنظيم مهنة المحاسبة حسب القانون رقم 10-01 إلى مايلي(خليفاتي، 2023، الصفحات 476- 477): ضمان الاستقرار في المهن المحاسبية، ضمان نوعية المعلومات المالية، تعزيز المهنة وزيادة فعاليتها للتعاون معللإقتصاد الوطني، تحيينتأطير مهنة المحاسبة.

3.دور المجلس الوطني للمحاسبة في ضبط مهنة المحاسبة في الجزائر

1.3.الأعمال المنجزة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة:

من بين أهم الأعمال التي قام بها المجلس الوطني للمحاسبة ما يلي www.cnc.dz :

- **إعداد النظام المحاسبي المالي:** من بين أهم الانجازات التي قام بها المجلس الوطني للمحاسبة هي المشاركة في إعداد النظام المحاسبي المالي(القانون 07-11، 2007).

- **إصدار المذكرات المنهجية:** صدر عن المجلس الوطني للمحاسبة إلى غاية الآن 11 مذكرة تحتوى هذه المذكرات على توجيهات لتطبيق النظام المحاسبي، حيث كانت أول مذكرة منهجية صادرة بتاريخ 19 أكتوبر 2010 للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي وآخر مذكرة منهجية صادرة بتاريخ 09 مارس 2021 حول تأثير جائحة كورونا 19 على الواجبات المهنية لمحافظي الحسابات.
- **إصدار الآراء:** يعمل المجلس على إصدار مجموعة من الآراء تصدرها لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنيةفي فترات زمنية متفاوتة لمعالجة القضايا المتعلقة ببعض المعالجات المحاسبية بعد أن يصل للمجلس بعض الطلبات، كما تنشر على الموقع الالكتروني للمجلس.
- **إستئناف إجراء مسابقة الخبرة المحاسبية:** إستأنف المجلس الوطني للمحاسبة مسابقة إمتحان الخبرة المحاسبية التي كانت متوقفة منذ سنة 2010 لتجرى بذلك 13 دورة كانت آخرها في نوفمبر 2023 (NAMOUN, AGGOUN, & BOUCHELAREM, 2019, p. 151).
- **نشر جداول المهنيين:** يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بداية كل سنة بنشر جداول المهنيين المسجلين في الهيئات المهنية الفئات الثلاثة.
- **إصدار معايير تدقيق جزائرية:** تم إصدار 16 معيار جزائري للتدقيق فقط.
- **إصدار دليل لرقابة الجودة:** تم إصدار هذا الدليل سنة 2021 من طرف لجنة مراقبة الجودة بهدف تمكين مكاتب التدقيق من أدوات العمل التي تتطلبها عملية مراقبة الحسابات القانونية للمصادقة على الحسابات السنوية أو أية عملية تعاقدية.
- **اصدار دليل المراقبة الذاتية لمكاتب التدقيق ومهني المحاسبة:** كذلك تم إصدار ثاني سنة 2021 دليل من طرف لجنة مراقبة الجودة ليقوم المهني بنفسه من مراقبة مستوى ونوعية الخدمات المقدمة من طرفه، بإتباع الاستبيان الموضوع من طرف المجلس فهذا الدليل أول خطوة للالتزام بنوعية العمل في المكاتب المهنية.

2.3.مقارنة بين إصدارات المجلس الوطني للمحاسبة ومجلس معايير المحاسبة الدولية:

مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) له دورا فعال في تطوير مهنة المحاسبة على المستوى الدولي وتأطيرها خاصة في الدول النامية التي تشهد ضعفا كبيرا في المجال، كما يلعب الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) مع مجلس معايير المحاسبة الدولية دور المأطر لمهنة المحاسبة على المستوى الدولي (بونعجة، 2018 ، الصفحات 117-119).

1.2.3. مقارنة بين إصدارات المجلس الوطني للمحاسبة ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

الجدول رقم 02: مقارنة بين إصدارات CNCو IASB

مجال التفرقة	المجلس الوطني للمحاسبة	مجلس معايير المحاسبة الدولية
معايير محاسبية	عمل المجلس الوطني للمحاسبة على إصدار النظام المحاسبي المالي وفق القانون رقم 11-07 في شكل مراسيم تنفيذية ونصوص قانونية تنظيمية، كما تعمل لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية على إصدار الآراء حيث وصل عدد الآراء 64 رأي إلى غاية الآن	عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ سنة 2001 على إصدار معايير الابلاغ المالي الدولية والتفسيرات الخاصة بها كما أصدر معايير دولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلا أنه يعمل من حين لآخر بإجراء مختلف التعديلاتوالتحسينات لمعايير المحاسبة الدولية

المصدر: من إعداد الباحثان.

من خلال الجدول السابق وبعد مقارنة إصدارات المجلسين يتضح أن المجلس الوطني للمحاسبة لم يعمل على إصدار معايير محاسبية محلية تتماشى مع البيئة الجزائرية وإنما عمل فقط على إعداد نظام محاسبي مالي بدأ العمل به منذ جانفي 2010 مستوحى من معايير محاسبية دولية الذي هو عبارة عن نصوص قانونية منشورة في الجريدة الرسمية فالمجلس الوطني للمحاسبة المكلف قانونيا بوضع المعايير المحاسبية وتحيينها لا يقوم بإعدادها.

2.2.3. مقارنة بين إصدارات المجلس الوطني للمحاسبة والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC):

الجدول رقم03 : مقارنة بين إصدارات CNC و IFAC

مجال التفرقة	المجلس الوطني للمحاسبة	الاتحاد الدولي للمحاسبين
معايير التدقيق	عمل المجلس على إصدار 16 معايير جزائري للتدقيق	وضع المجلس معايير التدقيق والتوكيد كما أصدر 36 معيار دولي للتدقيق
قواعد أخلاقيات المهنية (ميثاق أخلاقيات المهنة)	لم يقم المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار قواعد لأخلاقيات المهنة ولم يضع ميثاق الأخلاقيات	عمل مجلس معايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين على إصدار ميثاق لأخلاقيات المهنة
معايير التعليم المحاسبي	لم يعمل المجلس الوطني للمحاسبة على إصدار معايير التعليم المحاسبي	عمل مجلس معايير الدولية للتعليم المحاسبي على إصدار 08 معايير دولية للتعليم المحاسبي
معايير المحاسبة للقطاع العام	لم يعمل المجلس الوطني للمحاسبة على إصدار معايير محاسبية للقطاع العام	عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بإصدار 43 معيار محاسبي دولي في القطاع العام

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال الجدول وبعد مقارنة كل من إصدارات المجلس الوطني للمحاسبة والاتحاد الدولي للمحاسبين يتضح أن المجلس الوطني للمحاسبة قام بإصدار معايير جزائرية للتدقيق فقط، ولم يعمل على إصدار باقي المعايير في مختلف المجالات المشار إليها في الجدول أعلاه.

4. دور المجلس الوطني للمحاسبة في رسم مستقبل مهنةالمحاسبة في الجزائر:

من أجل التعرف على واقع أداء المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر سوف نتطرق إلى كل من مشاريعه المجسدة على أرض الواقع إلى غاية الآن وتلك التي لم تتجسد بعد.

1.4. مشاريع المجلس الوطني للمحاسبة:

هناك العديد من المشاريع والخطط التي هي قيد الانجاز ولكن لم ترى النور لحد الآن بالرغم من مرر 12 سنة عن الاصلاحات المحاسبية، وللتطرق لهذه المشاريع أجريت بعض المقابلات الشخصية لتدعيم الدراسة وذلك وفق الملاحق التالية: ملحق رقم 01 الفئات المستهدفة للمقابلة، الملحق رقم 02 أسئلة المقابلة، الملحق رقم 03 الاجابة على الاسئلة/ اتجاه أجوبة المقابلة.

أولا: مراجعة النظام المحاسبي المالي :

تم وضع فريق عمل لدى المجلس الوطني للمحاسبة بقرارمن وزير المالية مهمته تحيين ومراجعة النظام المحاسبي المالي حيث تم تنظيم ندوة وطنية لإنطلاق أشغال المراجعة في جانفي 2019 بالجزائر العاصمة فتم إشراك جميع الأطراف المعنية والتماس مشاركة واسعة من مختلف الأطراف المهنيين في المحاسبة لكن يشهد هاذ المشروع تأخرا كبير، وحسب ماصرح لنا به عضو في لجنة تقييس الممارسات المحاسبية أن آخر مراسلة قام بها المجلس الوطني للمحاسبة لوزير المالية كانت في نوفمبر 2022 للإنتهاء من مشروع المراجعة ولن كل هذا التأخر راجع لعدم إستقرار وزير المالية.

ثانيا: تحيين القانون رقم 10-01 :

تم انشاء لجنة AD HOC سنة 2014 من قبل المجلس الوطني للمحاسبة هي المسؤولة عن تقييم ومراجعة القانون 10-01 المؤرخ في 26 جوان 2010(بحيدة، 2018، صفحة 269). ففي سنة 2015 قامت هذه اللجنة بإرسال مقترح يتضمن تقويم مجموعة من المواد التي يجب إعادة النظر فيها، لكن أعمال هذه اللجنة لم ترى النور، وحسب ما أفادني عضو في لجنة من لجان المجلس أن اللجنة تتكون من مهنيين لديهم إنشغالات كثيرة وأكد بالنسبة للجان الخمسة المتساوية الأعضاء وعادة ما يكونوا غائبين عن إجتماعات الدورية لهذه اللجان.

ثالثا: تجميد منح الاعتمادات:

عرفت عملية إيداع ملفات التسجيل للحصول على الاعتماد من اجل ممارسة المهن المحاسبية تجميد منذ سنة 2010، فتم غلق الأبواب والتضحية بالجيل وحسب ماصرحت به عضو في لجنة الاعتماد أنه إلى غاية الآن تعمل هذه اللجنة ولجنة التكوين وفقا للقانون السابق رقم 91-08 (يمكن فقط للحاصلين على شهادة نهاية التربص من قبل المصف الوطني السابق للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين).

رابعا: الأنظمة المحاسبية القطاعية:

باستثناء النظام المحاسبي المالي المتعلق بقطاع البنوك والتأمينات لم يتم إصدار إلى غاية الآن الأنظمة المحاسبية المتعلقة بقطاع الأشغال العمومية والزراعة واليساحة بالرغم من إكمالها خلال شهر مارس 2020، حسب ما أكد لنا أستاذ جامعي وعضو سابق في لجنة مراقبة النوعية، كما افادنا خبير محاسبي وعضو سابق في لجنة تقييس الممارسات المحاسبية من خلال المقابلة الشخصية أن المجلس الوطني للمحاسبة لم يجتمع وفقا للجمعية العامة منذ سنة 2018 بالرغم من أن نص المادة رقم 15 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24 بأنه يجتمع مرتين في السنة على الأقل .

خامسا: تنظيم الورشات التكوينية والملتقيات:

لم يقم المجلس الوطني للمحاسبة بالكثير في هذا الجانب حيث كان بخرملتقيين قام بهما الأول في أكتوبر 2019 بعنوان "تحديات وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي" بمدينة وهران والثاني في نوفمبر 2019 بمدينة قسنطينة، لكن حسب ماصرح لنا محافظ حسابات وعضو في لجنة تقييس الممارسات المحاسبية أن المجلس يعاني من مشكل تمويل لتنظيم الملتقيات والأيام الدراسية وحتى الاستفادة بخبرات أجنبية.

2.4. المتطلبات اللازمة لتفعيل أداء المجلس الوطني للمحاسبة في الجزائر:

لقد أصبح من الضروري تفعيل أداء المجلس الوطني للمحاسبة وذلك بالأخذ بعين الاعتبار بعض المتطلبات الكفيلة لنجاح مشاريعه

- **إستقلالية المجلس الوطني للمحاسبة عن وزارة المالية:**تكريس الإستقلالية للمجلس الوطني للمحاسبة جعله هيئة مستقلة مع تعيين رئيس يرأسه ويحدد مختلف قراراته وجعله مستقلا ماليا عن وزارة المالية (تزويده بميزانية خاصة) باعتباره الهيئة المخول لها قانونا للإشراف عن تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر.
- **تفعيل دور اللجان المتساوية الأعضاء:** لتفعيل أداء اللجان الخمس يجب إعادة تركيبتها وتدعيمها بكفاءات مهنية جامعية (اساتذة باحثين) فتجسيد عمل اللجان على أرض الواقع لابد له من أعمال بحثية حتى يتمكن المجلس من إعادة التركيز على المهام التي كلف بها.

- **تزويد المجلس الوطني للمحاسبة بجمعية دائمة (جمعية المستجدات الدولية)** إنشاء جمعية دائمة مكونة من مهنيين وأكاديميين لهم رصيد معرفي ومهني كافي وعلى إتصال بالهيئات المحاسبية الدولية تتابع كل التطورات والتعديلات المستمرة للمعايير في مختلف المجالات وتكوين الخبرة اللازمة لإصدار المعايير.

الشكل رقم 02: نموذج مقترح للمجلس الوطني للمحاسبة

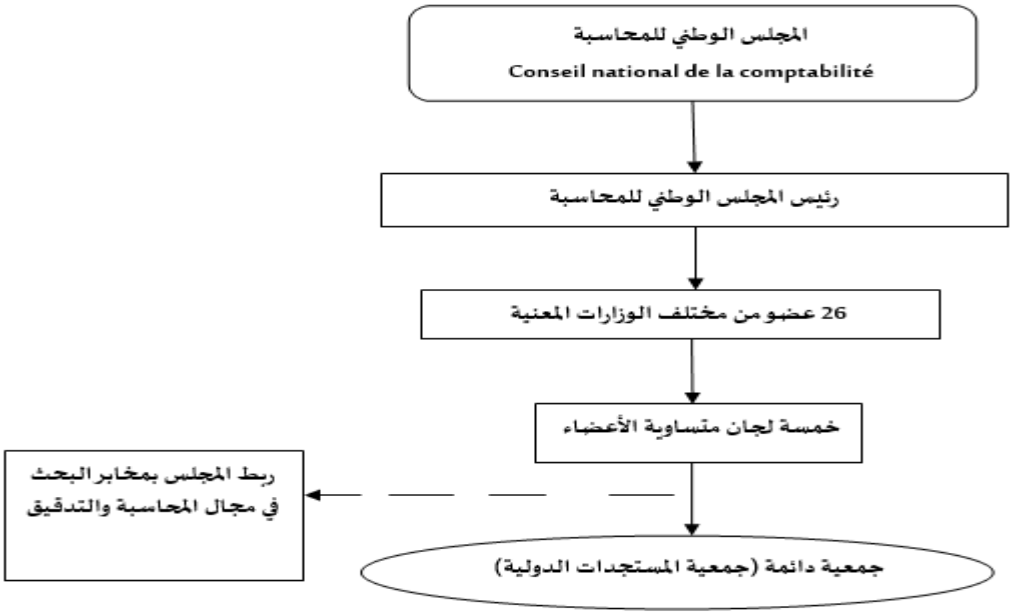

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال الشكل أعلاهالذي مثلنا فيه إقتراح للجهات الوصية لتفعيل أداء مهام المجلس الوطني للمحاسبة ويصبح أداءه مستمر كنظيرته من الهيئات المحاسبية الدولية فلابد من تزويده ببعض الامكانيات المادية والمعنوية ليتمكن من تجسيد مشاريعه على أرض الواقع.

5. خاتمة:

يعتبر المجلس الوطني سلطة لها صلاحيات ضبط مهنة المحاسبة في الجزائر من خلال الدور المتمثل في الاشراف عن مهنة المحاسبة في الجزائر إلا أن واقع أداءه يعكس ذلك.

1.5. النتائج: خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ يعتبر أداء المجلس الوطني للمحاسبة ضعيف مقارنة بإصدارات الهيئات المحاسبية الدولية في مجال المعايرة المحاسبية أو التأهيل المهني (معايير محاسبية دولية، معايير التعليم المحاسبي الدولية، معايير التدقيق الدولية....).
- ✓ للمجلس الوطني للحاسبة غياب الرؤية الاستراتيجية والتخطيط للمشاريع سواء في مجال التكوين أو في مجال المعايرة المحاسبية.
- ✓ لم يعمل المجلس الوطني للمحاسبة على إصدار معايير محاسبية مما يجعل أداءه تسييري تقليدي فاته الزمن وكون أي عمل ناجح لهيئة محاسبية لابد له من إصدار معايير والتي تمنح له قوة الالزام والقدرة على التواصل مع هيئات التوحيد المحاسبية الدولية.

2.5. الاقتراحات والتوصيات:

- ضرورة إعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة وجعله مستقلا ماليا لتوسيع صلاحياته في تحديث وتطوير القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم مهنة المحاسبة في الجزائر.
- السعي على إنشاء روابط وجسور بين المجلس الوطني للمحاسبة والهيئات المحاسبية الدولية.
- على اللجان الخمسة المتساوية الأعضاء العمل باستمرار وبصفة دورية لمواكبة الممارسات المحاسبية الدولية.
- إشراك المجلس الوطني للمحاسبة في الملتقيات الجامعية والأيام الدراسية المتعلقة بمجال المحاسبة والتدقيق للإستفادة من الامكانيات الفكرية للباحثين وربطه بمخابر بحث الجامعات.
- تزويد المجلس الوطني للمحاسبة بالامكانيات المادية والشخصية المعنوية ليستطيع من إبراز أداءه.
- الاستفادة من الدول التي تتميز هيئتها المحاسبية بنجاح وديناميكية مستمرة في مجال إصدار معايير وتحديث القوانين والتعليمات وخاصة التي تقارب البيئة المحاسبية الجزائرية.

6. قائمة المراجع:

1. NAMOUN M A, AGGOUN S, BOUCHELAREM S, réforme de la profession comptable libérale en Algerie : une analyse rétrospective, revue des recherches en science financière et comptable, Algérie, Vol 04, N°01, p : 151.
2. القانون رقم 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، ص: 04.
3. المرسوم التنفيذي رقم 11-24، المؤرخ في 27 جانفي 2011، المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، ص: 05- 06.
4. القانون رقم 10-01، المؤرخ في 26 جوان 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمورية الجزائرية، العدد 42، ص: 04.
5. www.cnc.dz , Consulté le : (22/02/2023).
6. جمال خليفاتي، مسار تطور مهنة المحاسبة في الجزائر: بين التنظيمية المستقل والقانوني دراسة إستبيانية لآراء عينة من المهنيين والأكاديمين، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص: 476- 477.
7. سحنون بونعجة، دور الاصلاح المحاسبي في تطوير مهنةالمحاسبة في الجزائر في ظل تبني المرجعية الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2018، ص: 269.
8. أحمد بحيدة، مستقبل مهنتي المحاسبة والمراجعة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة – حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص: 269.

7. الملاحق:

الملحق رقم 01: الفئات المستهدفة للمقابلة الشخصية

الرقم	الفئة المستهدفة	العدد
01	أساتذة (أكاديميين)	02
02	أعضاء لجان المجلس الوطني للمحاسبة	03
03	خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات	01
المجموع		**06**

المصدر: من إعداد الباحثان.

الملحق رقم02: أسئلة المقابلة

الرقم	أسئلة المقابلة
01	سعى المجلس الوطني للمحاسبة لإطلاق بعض المشاريع (مراجعة النظام المحاسبي المالي، تحيين القانون رقم 10-01، ...) لضبط مهنة المحاسبة ولكن هذه المشاريع لم تتجسد بعد على أرض الواقع لماذا؟
02	هل يعاني المجلس الوطني للمحاسبة من مشكل في التمويل؟
03	تكلف لجان المجلس الوطني للمحاسبة ببعض المهام لتجعل أداءه دوري ومستمر ، فهل تقوم بذلك؟
04	بالرغم من أن القانون رقم 10-01 جاء بقدر كافي من النصوص التنظيمية لتنظيم مهنة المحاسبة ولكن مازال هناك بعض القصور في المهنة فكيف يمكن تفسير ذلك؟

المصدر:من إعداد الباحثان.

الملحق رقم 03: الاجابة على الأسئلة/ إتجاه أجوبة المقابلة الشخصية

الرقم	أجوبة المقابلة
01	لم تتجسد بعض مشاريع المجلس على ارض الواقع هذا راجع لعدم إستقرار وزير المالية
02	نعم يعاني المجلس الوطني للمحاسبة من مشكل التمويل حيث تسجل الاعتمادات الضرورية للمجلس الوطني للمحاسبة في ميزانية الوزير المكلف بالمالية
03	تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة من 100% مهنيين الذين لديهم إنشغالات كثيرة فتجعل أداء المجلس بمعية اللجان تسييري فقط
04	مهنة المحاسبة في الجزائر مازالت تمر بالنمط الذي كان سائد في القانون رقم 91-08 وليس القانوني الحالي رقم 10-01

المصدر: من إعداد الباحثان.